نظرة عامة على سوق التأمين العراقي وهيكله التنظيمي

الملخص والاستنتاجات

Adam Smith International
TAFFI | NOVEMBER 2022

الملخص والاستنتاجات

تلخص هذه المذكرة نتائج واستنتاجات التقييم العام لقطاع التأمين في العراق (الجزء الأول). تم إجراء هذا الجزء في شكل نظرة عامة على سوق التأمين العراقي وهيكله التنظيمي كجزء من التقرير الفني لتقييم أداء سوق التأمين بالعراق وإمكانية تطويره. تتمثل النقاط الرئيسية للجزء الأول من التقرير في دراسة أداء قطاع التأمين في العراق وتنظيمه وهيكلته، فيما يلي:

- **الهيكل العام لسوق التأمين العراقي:** تمت دراسة تطور عمق وكثافة التأمين في العراق وتحديد حصص مختلف أنواع التأمين في السوق ودرجة المنافسة فيه بالمقارنة مع قطاع التأمين في بعض بلدان المنطقة.
- **تحليل الأداء العام لسوق التأمين**. وذلك بدراسة بعض مؤشرات الأداء الرئيسية لتوضيح تطور وأداء قطاع التأمين العراقي (المؤشرات المختارة محدودة بالبيانات المقدمة من ديوان التأمين).
- **القو انين والتعليمات التنظيمية لقطاع التأمين العراقي**، المعاد هيكلتها بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين لعام 2005 (قانون التأمين رقم 10 لسنة 2005)..

سوق التأمين العراقي

1. يشمل سوق التأمين العراقي، سنة 2020، على 40 شركة تأمين مرخص لها بالعمل في السوق، 11 منها تقدم جميع أنواع التأمين على الحياة وغير الحياة و28 شركة تقدم التأمين غير الحياة (التأمينات العامة والتأمين الصحي)، وشركة واحدة لإعادة التأمين.
2. تهيمن على صناعة التأمين في العراق ثلاث شركات عامة هي: شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية العامة تقدمان كلا النوعين من الأنشطة التأمينية على الحياة وغير الحياة. وتوفر الشركة العراقية العامة لإعادة التأمين التغطية والتسهيلات لشركات التأمين العاملة في العراق.
3. ويشمل سوق التأمين أيضا على مجموعة من المؤسسات المرخص لها بالعمل في مجال التأمين: 10 شركات وساطة تأمينية، و10 شركات مستقلة لتسوية المطالبات، و11 من وكلاء التأمين المرخصين، و58 من خبراء التأمين.

4. يخول القانون المنظم لأعمال التأمين عدد 10 لسنة 2005 لديوان التأمين العراقي سلطة الإشراف على أنشطة التأمين التي تقوم بها الكيانات الاعتبارية أو الأفراد في العراق. وعلى وجه التحديد، يعرّف هذا القانون ديوان التأمين العراقي بأنها السلطة الوحيدة المسؤولة عن الإشراف على سوق التأمين العراقي.

5. وبموجب نفس التشريع، أنشئت جمعية التأمين العراقية في عام 2005 عملا بالمادة 84 من قانون التأمين رقم 10 لسنة 2005. تركز الجمعية نشاطها بشكل أساسي على توسيع مهارات موظفي شركات التأمين لامتلاك الكفاءة والمعرفة لصناعة التأمين.

6. يخدم سوق التأمين العراقي ما يقارب 42 مليون نسمة بدخل فردي يقدر ب 7.3 مليون دينار عراقي واقتصاد وطني بإجمالي دخل محلي (GDP) يبلغ 302 تريليون دينار عراقي (208 مليار دولار) في عام 2021.

تحليل التطور العام لسوق التأمين حسب النشاط 2018-2020:

7. لا يزال سوق التأمين العراقي هو الأصغر والأقل تطورا في المنطقة. ومع ذلك، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وبيئة جائحة كوفيد 19، كان نمو اجمالي الأقساط التأمينية المكتتبة (GWP) مرتفعًا نسبيًا. فقد لاحظنا زيادة في إجمالي الأقساط بنسبة 14% تقريبًا في عام 2020، لا سيما بسبب ارتفاع دخل الأقساط من التأمين الصحي (معدل النمو 64% في عام 2020).

نوع النشاط	اجمالي الأقساط (بليون دينار عراقي)			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
التأمينات العامة	40.32	57.99	58.89	44%	2%
التأمين الصحي	10.53	14.63	23.95	39%	64%
تأمين الأشخاص والاموال	103.20	85.70	96.87	-17%	13%
اجمالي الأقساط المكتتبة	179.72	158.32	154.06	3%	14%

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis:

8. يعكس صافي الأقساط المكتتبة الجزء الذي تحتفظ به الشركة بعد إعادة التأمين، ويوفر نظرة ثاقبة على أهمية إعادة التأمين في سوق التأمين العراقية. في حين أن هناك زيادات عالية في معدلات بوالص التأمين الصحي والتأمين العام في عام 2020، فمن المحتمل أن يظل نمو الأقساط الصافية ثابتًا نسبيًا في عام 2020، يمكن تفسير ذلك من خلال زيادة بعض أنواع نشاط إعادة التأمين لا سيما التأمين على الحياة بسبب السياق العالمي للوباء.

نوع النشاط	صافي الأقساط (بليون دينار عراقي)			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
التأمينات العامة	26.23	37.32	44.37	42%	19%
التأمين الصحي	8.39	11.01	20.01	31%	82%
تأمين الأشخاص والاموال	89.92	69.27	62.03	-23%	-10%
صافي الأقساط المكتتبة	124.54	117.60	126.41	-6%	7%

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis:

9. نظرًا للنمو الهائل في المطالبات في قطاعي الصحة والتأمين العام بنسبة 250 في المائة و 100 في المائة على التوالي، ارتفع إجمالي صافي المطالبات المدفوعة بنسبة 10 في المائة في عام 2020. وبالتالي، فإن قدرة السوق على كسب المال تأثرت بشكل كبير.

نوع النشاط	صافي المطالبات (بليون دينار عراقي)			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
التأمينات العامة	14.55	2.82	9.88	-81%	250%
التأمين الصحي	5.29	8.48	16.95	60%	100%
تأمين الأشخاص والاموال	31.96	40.89	30.42	28%	-26%
صافي المطالبات المدفوعة	51.80	52.20	57.25	1%	10%

المصدر : ديوان التامين:TAFFI Analysis

10. في السنوات الأخيرة، شهد السوق نموًا محدودًا بالقيمة الحقيقية، ويرجع ذلك أساسًا إلى النمو الاقتصادي السلبي (2020)، ووباء Covid-19، ونقص الوعي العام، وضعف خدمات التأمين، وقلة المنافسة بين 40 شركة تأمين بحجم السوق 180 مليار دينار عراقي فقط في إجمالي الأقساط المكتتبة (152 مليون دولار). يمكن توطيد ذلك بوضوح من خلال تحليل العمق والكثافة لقطاع التأمين خلال 2018-2020.

تحليل عمق التأمين وكثافته

11. سوق التأمين في العراق صغير مقارنة بحجم الاقتصاد، ونموه ثابت. بلغ عمق التأمين (إجمالي الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي) 0.08% سنة 2020 وكثافة التأمين (إجمالي الأقساط للفرد الواحد) 4 دولارات. هذا يضع صناعة التأمين في المراحل الأولى من التطور وبعيدا عن بلدان المنطقة. بالمقارنة بالدول المجاورة يعتبر عمق وكثافة التأمين بالعراق في المراكز الأخيرة مما يعكس ضعف حجم هذا القطاع في التنمية والنمو الاقتصادي ومحدودية نصيب التأمين من الدخل الفرد العراقي:

الدولة	كثافة التأمين 2020	عمق التأمين 2020
العراق	$3.76	0.08%
الامارات العربية	$1,246.7	3.2%
البحرين	$500.2	2.1%
العربية السعودية	$295.2	1.45%
الاردن	89$	2%
مصر	24$	%0.7

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis:

12. بما أن مستوى عمق التأمين يعكس تطور قطاع التأمين في أي بلد، فمن الواضح أن درجة تطور سوق التأمين العراقي في مراحله الأولى رغم تاريخه الطويل. مشاركة التأمين على الحياة وغير الحياة في الاقتصاد الوطني منخفضة للغاية، ولكن مع زيادة مستقرة (31% في عام 2020).

نوع النشاط	تطور عمق التأمين			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
التأمين على غير الحياة (العام والصحي)	0.02%	0.03%	0.04%	40%	32%
التأمين على الحياة	0.04%	0.03%	0.04%	-19%	31%
الاجمالي	0.06%	0.06%	0.08%	1%	31%

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis:

13. يعتبر معدل نمو الكثافة منخفض للغاية (1%)، بسبب عدم التغيير في كثافة التأمين على الحياة، حتى مع السياق المحفوف بالمخاطر لوباء كوفيد 19. فبشكل عام، ينفق المواطنون العراقيون بشكل عام على التأمين على الحياة وعلى غير الحياة، ولكن مقابل مبلغ صغير جدًا لكل نوع (تقريبا 2 دولار).

نوع النشاط	تطور كثافة التأمين			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
التأمين على غير الحياة (العام والصحي)	0.02%	0.03%	0.04%	40%	1%
التأمين على الحياة	0.04%	0.03%	0.04%	-19%	0%
الاجمالي	0.06%	0.06%	0.08%	1%	1%

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis:

14. إحدى العقبات الرئيسية أمام الطلب على التأمين في العراق هي انخفاض مستوى الإلمام بالتأمين. وهذا يعني عدم فهم الأدوات المناسبة لإدارة المخاطر. يجب تنفيذ برنامج ناجح للرفع من الوعي والثقافة التأمينية من أجل التركيز على فهم العراقيون للخسائر وعواقبها، والقدرة على تجنب أو تقليل تأثير الخسائر.

تحليل سوق التأمين العر اقية حسب نوع النشاط

15. يمثل قطاع التأمين على الحياة أكثر من خمسين في المائة من إجمالي الأقساط المكتتبة بالسوق العراقي للتأمين. ولقد كان أكثر ديناميكية من القطاع غير الحياتي. ومع ذلك، يتم توجه المزيد من الأقساط إلى التأمين الصحي والتأمين العام مع زيادة كبيرة في التأمين الصحي بنسبة 44 في المائة في عام 2020.

نوع النشاط	توزيع الأقساط المكتتبة			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
التأمينات العامة	26%	37%	33%	40%	-11%
التأمين الصحي	7%	9%	13%	35%	44%
تأمين الأشخاص والاموال	67%	54%	54%	-19%	0%

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis:

16. يهيمن قطاع التأمين على الحياة على السوق العراقي بأقساط مكتوبة تبلغ 85.78 مليار دينار عراقي. يمتلك فرع التأمين الجماعي أهم حصة في الأقساط المكتتبة على الحياة (51 في المائة)، والتأمين الائتماني بنسبة 30 في المائة والحوادث الشخصية بنسبة 18 في المائة. اما بالنسبة للتأمين على غير الحياة فهو أكثر توجهاً الى التأمين ضد الحرائق بنسبة 42 في المائة من إجمالي الأقساط المكتتبة، و 26 في المائة للتأمين على السيارات و 25 بالمائة للتأمين الهندسي.

17. تؤكد حصص السوق حسب نوع النشاط في عام 2020 التركيز على منتجات مخاطر أبسط نسبيًا في الحرائق والتأمين الشخصي (تأمين الحياة قصير الأجل).

18. يركز قطاع التأمين العراقي، على الرغم من تقاليده العريقة، على خطوط التأمين الأقل تطلبًا من الناحية الفنية. وهي تفاعلية وليست مبتكرة، فهي أكثر استجابة لاحتياجات العملاء من الابتكار لخلق طلب تأمين جديد. يوفر هذا النهج التقليدي لشركات التأمين العراقية فرصة للربحية المستدامة والنمو المستدام والاستقرار، ولكن يجعل القطاع ذو إمكانات محدودة للإبداع والابتكار في صناعة التأمين العراقية.

19. ويبين لنا التحليل بالمقارنة مع دول الجوار لتوزيع سوق التأمين حسب نوع النشاط التحديات والفرص التي تواجهها صناعة التأمين في العراق. ويمثل تطوير قطاع التأمين، ولا سيما التأمين على غير الحياة (التأمين الصحي والتأمين العام)، تحديا كبيرا للسلطات العراقية، مما يمكن أن يوفر فرصا كبيرة لقطاع التأمين والاقتصاد بشكل عام.

الدولة	اجمالي الاقساط مليون $	حصة التامين على الحياة (%)	حصة التامين على غير الحياة (%)
العراق	152	54%	46%
الامارات العربية	11600	24.3	75.7
العربية السعودية	10300	4.3	96.7
قطر	1500	4.1	95.9
عمان	1200	11.5	88.5
البحرين	700	23.6	77.4

المصدر: Alpen Capital GCC report 2022 :

20. ويستند التوسع في قطاع التأمين غير الحياتي إلى تشجيع المزيد من الأقساط وبالتالي زيادة النمو في التأمين الصحي والتأمين على السيارات كما هو مبين في تكوين قطاع التأمين غير الحياتي في بلدان المنطقة.

الدولة	الأقساط على غير الحياة مليون دولار	توزيع أقساط التامين على غير الحياة 2020 (%)					
		الصحي	الحريق	الهندسي	السيارات	البحري	أخرى
العراق	69.9	22	33	20	20	4	1
الامارات العربية	8781.2	55.3	9.8	3	22.5	4.3	5.1
العربية السعودية	9857.1	58.9	5.4	1	21.6	1	12.1
قطر	1438.5	5	9.8	5	22	8.1	50.1
عمان	1062.0	37.7	17.3	5.4	27.5	3	9.1
البحرين	534.8	30.9	22.7	3.4	33.5	3	6.5

المصدر: Alpen Capital GCC report 2022:

21. والفرق الرئيسي بين العراق وبعض البلدان الأخرى في المنطقة هو عدد خطوط التأمين الإلزامية. التأمين الصحي والتأمين على السيارات إلزامي في جميع البلدان باستثناء العراق. ويمثل توطيد التأمين الصحي الإلزامي والتأمين على السيارات أهم تحد يواجه السوق العراقية.

22. من خلال مؤشر هيرفندل (Herfindahl Index HHI) لعام 2020 يمكننا تقييم القدرة التنافسية الفعلية في السوق العراقي. حيث يعتبر السوق تنافسيًا إذا كان المؤشر HHI أقل من 1500، ويتركز بشكل معتدل إذا كان لديه مؤشر بين 1500 و 2500، ويتركز بشكل كبير إذا كان لديه المؤشر من 2500 أو أكثر. ونتيجة لذلك، فان سوق التأمين العراقي غير تنافسي إلى حد كبير ودرجة الاحتكار به عالية خاصة بقطاع التأمين الصحي والتأمين على الحياة (مؤشر هيرفندل تجاوز 2500 نقطة بكثير). وهي تنافسية إلى حد ما في قطاع التأمين العام . وهذا ما تؤكده الحصة العالية لشركات التأمين الخمس في سوق التأمين العراقي (87٪ في عام 2020). ,يمكن تفسير هذه النتائج من خلال هيمنة وتفوق الشركات الثلاث المملوكة للدولة على سوق التأمين في العراق.

نوع النشاط	Herfindahl Index HHI			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
التأمينات العامة	1801	1953	2388	8%	22%
التأمين الصحي	4998	3375	3770	-32%	12%
تأمين الأشخاص والاموال	4998	4125	4034	-17%	-2%
مؤشر السوق HHI	2898	2055	1995	-29%	-3%
حصة السوق لأكبر 5 شركات	85%	83%	87%	-2.4%	4.8%

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis:

23. وفي هذا السياق المتسم بانخفاض مستويات القدرة التنافسية، من الأهمية بمكان لسلطات التأمين أن تخفف القيود والحواجز التي تحول دون وصول شركات التأمين وشركات إعادة التأمين إلى مختلف أنواع الأنشطة التأمينية في السوق العراقية للاستفادة من المنافسة والابتكار وتنويع المخاطر العالمية في التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة.

24. يكشف التحليل المتعمق والشامل لأداء السوق عن الضعف النسبي للسوق العراقية من حيث الاختراق والكثافة والأنشطة التشغيلية والربحية والقدرة التنافسية والملاءة المالية.

تحليل الأداء العام لسوق التامين العراقي:

25. باستخدام الحد الأدنى من متطلبات رأس المال (MCR) ورأس المال المتاح، يتم تقييم مستوى كفاية رأس المال. ويحدد ديوان التامين نسبة الملاءة المطلوبة بنسبة 100% ويجب الوفاء بها في كل الاوقات. يظهر سوق التأمين العراقي مستوى كفاية رأس المال مرضية نسبيا بنسبة 147 في المائة.

26. ومع ذلك، فإن الملاءة التنظيمية الحالية وقواعد كفاية رأس المال المعتمدة من ديوان التأمين العراقي، المبنية أساسا على علاقة بسيطة بين توافر رأس المال والحد الأدنى من متطلبات رأس المال، فهي ليست شفافة أو قائمة على المخاطر بما يكفي لتعكس بدقة الوضع المالي الفعلي لقطاع التأمين. فهناك حاجة إلى معيار ملاءة مالية وكفاية راس مال أكثر انفتاحًا وقائما على المخاطر. حيث ان قطاع التأمين أصبح أكثر تقلبًا وتعقيدًا وتنوعًا وتنافسية ويجب على ديوان التامين اعتماد معايير أكثر ملائمة وحديثة.

27. إن تقييم مستوى صافي الأقساط المكتتبة الى الأصول ونسبة ديون القطاع يعطينا رؤية ملاءمة لمخاطر سوق التأمين العراقي. ويشير مستوى صافي الأقساط الى الأصول إلى قدرة القطاع على تحمل المخاطر المفترضة. بشكل عام، يمكن اعتبار نسبة 100 في المائة إلى 200 في المائة كافية. ومع ذلك، فإن قطاع التأمين العراقي يعاني من وضع هش للغاية حيث ان اجمالي الأصول للقطاع بعيد إلى حد كبير عن صافي الأقساط (35 في المائة). نستنتج أن القطاع لديه مستويات حرجة من حيث السلامة ويظهر نشاطًا تشغيليًا ضعيفًا.

المؤشر	معيار مرجعي %	تطور المؤشر			نسبة النمو	
		2018	2019	2020	2019	2020
صافي الأقساط الى اجمالي الاصول	100-200	35%	33%	35%	-6%	7%
المطلوبات الي الاصول	50	28%	28%	29%	0%	4%
راس المال الى الاصول	10-20	47%	46%	43%	-4%	-5%

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis

28. تحدد نسبة الديون (إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول) مقدار عمليات صناعة التأمين التي يتم تمويلها من خلال الديون بدلاً من الأصول المملوكة بالكامل. تعتبر النسبة التي تقل عن 50 بالمائة مواتية بشكل عام. نظرًا لاعتمادها المسيطر على الالتزامات قصيرة الأجل، تمكنت السوق العراقية ككل من الحفاظ على استقرار ديونها. هذا يتعارض بشكل مباشر مع مبادئ التأمين، بشكل عام، القطاع الذي يستثمر أكثر على المدى الطويل هو قطاع التأمين.

29. تشير نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول إلى كمية الأصول المستثمرة في رأس مال السوق. بشكل عام، من الأفضل وجود نسبة منخفضة (بين 10% إلى 20%)، لأنها تشير إلى الأصول كقاعدة قوية للصناعة التأمينية. يكشف المستوى المرتفع (43%) لهذا المؤشر أن سوق التأمين العراقي أكثر توجهاً نحو قاعدة رأس المال منه إلى قاعدة الأصول. وايضا تشير المستويات المنخفضة من الأصول الى جانب المستويات العالية من رأس المال إلى وجود مشكلة تشغيلية في قطاع التأمين العراقي.

30. نسبة الاحتفاظ من إعادة التأمين هي مؤشر تقريبي للمخاطر الذي تتحمله شركات التأمين ولا يتم تحويله إلى شركات إعادة التأمين. يتعرض قطاع التأمين العراقي لمخاطر مرتفعة وذلك بمستويات عالية من الاحتفاظ مقارنة بالقيم المعتادة التي تتراوح بين 50 و60 في المائة، لا سيما في قطاع الصحة بأكثر من 84 من المخاطر المفترضة دون إعادة التأمين.

نوع النشاط	نسبة الاحتفاظ			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
التأمينات العامة	65%	64%	75%	-1%	17%
التأمين الصحي	80%	75%	84%	-5%	11%
تأمين الأشخاص والاموال	87%	81%	64%	-7%	-21%
نسبة الكلية للاحتفاظ	81%	74%	70%	-8%	-5%
معايير مرجعية	%50 - %60				

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis

31. يبين تحليل معدل المطالبات ومؤشر النفقات النتائج التشغيلية لصناعة التأمين في العراق. يقيس صافي نسبة الخسارة (صافي المطالبات إلى صافي الأقساط) قدرة الدخل الناتج عن الأقساط على مواجهة المطالبات. كلما زادت النسبة (أكثر من 60 في المائة) زادت احتمالية فقدان التشغيل. يتسبب قطاع الصحة في المزيد من الخسائر في المطالبات بنسبة 85% وبالتالي فهو قطاع التأمين المحفوف اكثر بالمخاطر في العراق.

نوع النشاط	نسبة صافي الخسارة			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
التأمينات العامة	55%	8%	22%	-85%	175%
التأمين الصحي	63%	77%	85%	22%	10%
تأمين الأشخاص والاموال	36%	59%	49%	64%	-17%
نسبة الكلية للخسارة	42%	44%	45%	5%	2%

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis

32. تشير نسبة النفقات إلى كفاءة الاكتتاب في صناعة التأمين. النسبة العالية، التي تزيد عن 40 في المائة، تحدد الصعوبات المحتملة في الحفاظ على العمليات الفعالة من حيث التكلفة.

المؤشرات التشغيلية	نسبة صافي الخسارة			نسبة النمو	
	2018	2019	2020	2019	2020
نسبة النفقات الصافية	22%	24%	21%	9%	-13%
النسبة المجمعة (خسارة نفقات)	64%	68%	66%	6%	-3%
نسبة أرباح السوق	36%	32%	34%	-11%	6%
نسبة الاحتياطات الفنية	152%	178%	185%	17%	4%

المصدر : ديوان التامين TAFFI Analysis

33. على مدى السنوات الثلاث الماضية، لم تكن الصناعة العراقية للتامين منتجة بسبب انخفاض نسبة النفقات وارتفاع مستويات الخسارة الصافية. يتجلى هذا بوضوح من خلال النسبة المجمعة (66 في المائة) حيث أن النسبة المجمعة الصحية في قطاعات التأمين تتراوح عمومًا بين 75٪ إلى 90٪. وبالتالي، لا يمكن استخدام جزء كبير من الاقساط المكتسبة (34 في المائة) لتغطية المخاطر الفعلية لقطاع التأمين العراقي.

34. هناك مؤشر آخر على قدرة الصناعة على التعامل مع التباين والخطر غير المتوقع في نتائج التشغيل وهو المستوى الذي يمكن أن تغطي فيه الاحتياطيات الفنية الأقساط والمطالبات. على الرغم من أن النسبة الإجمالية للاحتياطيات الفنية مقبولة نسبيا بالنسبة لصناعة التأمين العراقية، سيكون من الأكثر إثارة للاهتمام استكشاف قطاعات التأمين بمعدلات احتياطات فنية منخفضة عن طريق تقسيم التحليل حسب نوع النشاط.

35. يجب الإشارة هنا ان قدرتنا على إجراء تحقيق قطاعي للتكاليف والاحتياطات الفنية والسيولة والربحية محدودة بالبيانات المتاحة. 29. نوصي بشدة ديوان التامين العراقي بتعزيز إشرافه على التأمين بإنشاء وحدة فعالة لبيانات قطاع التأمين. وتسمح هذه الوحدة للديوان بالتعاون والتواصل بشكل مباشر أكثر مع شركات التأمين وصانعي السياسات والباحثين.

قوانين تنظيم قطاع التأمين في العراق:

36. نظم قانون التأمين رقم 10 لعام 2005 إنشاء وتشغيل شركات التأمين وإعادة التأمين ووضع الحد الأدنى من متطلبات رأس المال والاحتياطيات التقنية، وكذلك تحديد الواجبات الإشرافية لديوان التامين العراقي. ومنذ الإعلان عن هذا القانون، صدرت عدة تعليمات لتسهيل تنفيذ القانون:

التعليمات	الموضوع
التعليمات رقم 2 لسنة 2006:	حسابات الاحتياطيات الفنية
التعليمات رقم 5 لسنة 2006:	نسب ملاءة التأمين
التعليمات رقم 6 لسنة 2006:	أسس استثمار أموال المؤمنين
التعليمات رقم 8 لسنة 2006:	منح اجازة ممارسة أعمال التأمين واعادة التأمين
التعليمات رقم 9 لسنة 2006	أنواع وفروع التأمين
التعليمات رقم 10 لسنة 2006:	تنظيم العمل وتحديد مسؤوليات وسطاء التأمين
التعليمات رقم 11 لسنة 2008:	اجازة وكيل التأمين وتنظيم اعماله ومسؤولياته
التعليمات رقم 3 لسنة 2006 وتعديلاته بالتعليمات رقم 13 لسنة 2009 ورقم 15 لسنة 2012:	الحد الأدنى لرأس المال ووديعة الضمان
التعليمات رقم 4 لسنة 2006 وتعديلاته بالتعليمات رقم 14 لسنة 2009 ورقم 16 لسنة 2012:	الحد الأدنى للضمان
التعليمات رقم 19 لسنة 2015:	قواعد ممارسة مهنة التأمين وإدارته

37. وضع ديوان التامين قواعد استثمارية (التعليمات رقم 6 سنة 2006) تحدد فئات الاستثمار بالنسبة للأصول وتضع قيودا على أنواع محددة من الاستثمارات. ومع ذلك، لم يتم وضع مبادئ توجيهية محددة للاستثمار سواء للتأمين على الحياة أو التأمين الصحي.

38. تحدد تعليمات وقوانين إعادة التأمين المتطلبات الدنيا لمقدار إعادة التأمين المطلوبة ونوعية وطبيعة شركات إعادة التأمين. لا توجد إجراءات أو معايير مفصلة لتلبية متطلبات رأس المال لشركات إعادة التامين.

39. يتعين على ديوان التامين تحيين وتجاوز التدابير التطبيقية البسيطة لمدى كفاية رأس المال والملاءة المالية (التعليمات رقم 15 و16 سنة 2012) والاعتماد على معايير كفاية وملاءة رأس مال قائمة على المخاطر.

40. يحتاج ديوان التامين معلومات إضافية ونشر تقارير سنوية وأعمال ورقية يجب تقديمها في الوقت المناسب من قبل شركات التأمين لضمان المراجعة والتحليل الإشرافي المناسب. إن إرساء الشفافية في المعلومات وقواعد النشر الدوري أمر لا بد منه لنجاح الدور الاشرافي ورقابة الديوان على القطاع.

41. لا تسترشد عمليات التفتيش الموقعي على النحو المناسب بالفحوص السابقة للمخاطر خارج الموقع، التي ينبغي أن تحدد على نحو مثالي نطاق ومجالات عمليات التفتيش الميداني في المناطق والشركات التي تواجه مشاكل.

42. لا يمتثل الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع التأمين في العراق إلا جزئياً لمعظم متطلبات الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، بما في ذلك تلك المتعلقة بانخفاض مستويات القدرة التنافسية، وحجم الأقساط المكتوبة، وزيادة التعرض للمخاطر بدرجة كبيرة، وانخفاض الربحية...

43. وبسبب الحاجة إلى الاستقلال الحقيقي، والموارد المالية المحدودة للغاية، وعدم التمثيل في عملية سن القوانين، والحاجة الشديدة إلى الموظفين المؤهلين، ثبت حتى الآن أن الهيكل المؤسسي للإشراف على التأمين والتشريعات التمكينية غير فعال إلى حد كبير.

44. الجزء الثاني من التقرير سيقدم الى ديوان التأمين العراقي نظرة اكثر وضوحا في التوجهات والتوجيهات الأساسية للتحسينات والتعديلات المقبلة لصناعة التأمين الحالية في العراق من خلال الدراسة الشاملة لأداء شركات التأمين العراقية ومشاكلها الرئيسية.